

كِتَابُ

المُسْتَنْفَاكُ

مِنْ مَبْهَمَاتِ الْمَثْنِ وَالْإِسْنَادِ

تَصْنِيفُ

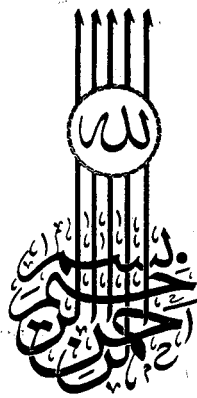
الإمام الحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي

(٧٦٢ - ٨٢٦ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور محمد الرحمن بن محمد البدر



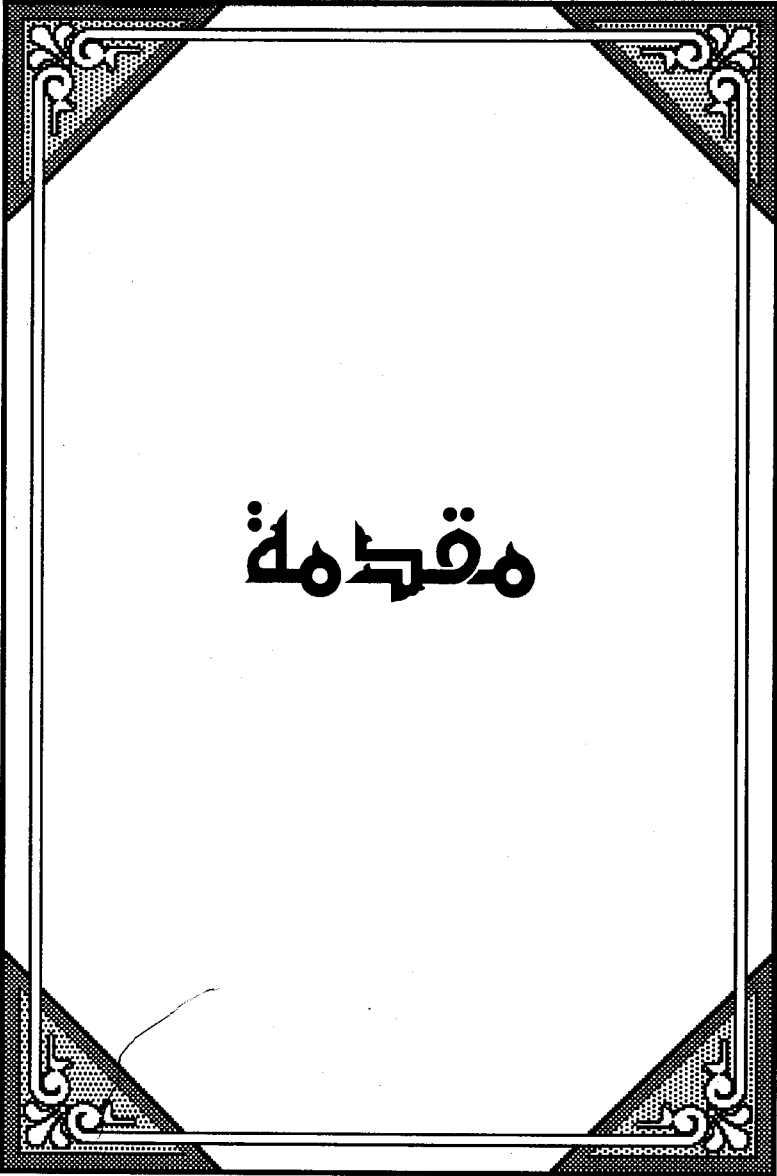
كِتَابُ
الْمُسْتَنْفَائِ
مَرْمِيهِمَا مَاتِ الْمَثْنِ وَالْإِسْنَادِ

كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م
الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده الواجه لكتبة الآداب
ت ٢٤٢٧٢١ / ٢٥٦٢٢٠ / ٢٥٦٢٢٠
المكتبة : أمام كلية الطب ت: ٢٤٧٤٢٢ ص ب : ٢٣٠٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨



الموزع الوحيد بالمملكة العربية السعودية
دار الإنطلس الخضراء للنشر والتوزيع



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، وأصلى وأسلم على خير خلقه وخاتم رسله سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

وبعد ؛

فإن علمَ الحديث هو أشرف العلوم بعد علم كتاب الله تعالى ، بل هو ألزم العلوم لكتاب الله تعالى، إذ هو الموضح لمشكل القرآن، والمخصص لعامه، والمفصل لمجمله، والمقيد لمطلقه، والمميز لمهمله، والمبين لمبهمه.

ولقد نال هذا العلم حظّه اللائق به من علماء الإسلام، من لدن القرن الأول إلى يومنا هذا، فتوافروا عليه حفظاً، وجمعاً، وتدويناً، واجتهدوا في معرفة أحوال روايته، وتمييز صحيحه من سقيمه ، كما تسابقوا في شرحه وتوضيحه واستخراج أحكامه، واستكثروا من الدراسات الدائرة حوله : سناً وامتناً، رواية ودراية .

وإن الناظر إلى جهادهم وجهودهم في هذا المجال، ليقف منبهرأ ، مأخوذاً بما تمتعوا به من خلائق كريمة ، وشمائل نبيلة، وبما كانوا عليه من همم عالية، وعزائم ماضية في العمل لسنة رسول الله ﷺ .

وإن الناظر كذلك ليقف مندهشاً أمام هذا الحب الدافق الذي ملأ قلوبهم لسنة رسول الله ﷺ، فجرد غاياتهم من شوائب الفكر، وعكر القلوب ، وأقامهم على الصدق والدقة، الأمر الذي جعلهم يتحرون الحق فيما يكتبون، وينشدون الصدق فيما ينطقون، ويضعون الموازين الدقيقة للعدالة والضبط، فعلموا الدنيا - من خلال ذلك - كيف يكون الضبط والإتقان .

ولسوف تزداد دهشة الناظر إلى هذه الجهود، وهو يرى مدى الإحاطة التامة والحياطة الكاملة لسنة رسول الله ﷺ، حيث لم يدع هؤلاء الأعلامُ علماً يخدم سنة رسول الله ﷺ إلا استوعبوه جمعاً وتصنيفاً، فكان من نتاج ذلك هذه المكتبة الحديثية الضخمة، التي

لا يكاد عمر المرء يتسع لقراءتها، بله استيعابها .

ويعلم الله أنى من أشد الناس حباً للسنة المطهرة، وإعجاباً بجهود علمائها، ورغبةً فى نصرها ونشرها .

ولقد كان من فضل الله السابغ على أن أنتسب لأهل هذا العلم، وأن أرتاد سبيل البحث فيه، ففضيت بذلك حاجة فى نفسى ملحّة .

وكما سبق فإن السنة الكريمة قد توافر عليها علماء الإسلام جمعاً وتدويناً، وشرحاً وتوضيحاً، وتصحيحاً وتضعيفاً، ووضعوا فى ذلك من المصنّفات ما يفوق الحصر، ولذلك فإن جهود علماء عصرنا أصبحت تنحصر فى أحد أمرين :

١- إما العكوف على الكتب المصنفة؛ لمحاولة فهمها وإخراجها للناس فى أسلوب سهل ميسر، يتفق مع مداركهم، لا سيما وقد ضعف اللسان العربى، وسيطرت العامية عليه .

٢- وإما تحقيق هذه الكتب ومحاولة بعثها من جديد، بشكل يضمن ضبطها وسلامتها من أى تحريف أو تصحيف، كما يضمن وضوحها وبعدها عن أى خفاء أو تعقيد، وبما يجعلها صواباً أو أقرب إلى الصواب (١) .

ومع أن الأمرين على جانب كبير من الأهمية، فإن الأمر الثانى أكثر أهمية، إذ فهم النص متوقف على ضبطه وتحقيقه، كما أن الحاجة إليه أشد، إذ أن دعاة الغزو الفكرى يعملون بمكر الليل والنهار لمحاولة فصل الأمة الإسلامية وعزلها عن تراثها الجليل، وقطع صلتها بأصولها العلمية العريقة، وصولاً إلى محو هويتها الإسلامية الأصيلة .

من هذا المنطلق عقدت العزم - وأنا أبحث عن موضوع ليكون سببى لنيل درجة التخصص « الماجستير » فى الحديث وعلومه - أن يكون تحقيقاً لأحد هذه المصنّفات القيّمة، فوفقنى الله تعالى - مع الاستئصاح والاستشارة - إلى كتاب « المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » للحافظ أبى زرعة أحمد بن زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم، المعروف بابن العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ .

ومن نسبة الفضل لأهله أن أذكر أن الذى قوى عزمى على تحقيق هذا الكتاب ثلاثة من أساتذتى الأجلاء، استشرتهم فى أمر تحقيق الكتاب، فشدوا على يدى، وعرفونى بما

(١) انظر مقدمة كتاب المنهل الروى . تحقيق : د . السيد نوح ١٩/١، ٢٠ .

كنت أجهل من قيمة الكتاب، وهم: الأستاذ الدكتور: عبدالستار فتح الله سعيد، والأستاذ الدكتور: عبد المهدي عبد الهادي، والأستاذ الدكتور: يحيى إسماعيل ، فجزاهم الله عنى كل خير.

وما إن اقتربت من الكتاب حتى تبينتُ صدق مشورتهم ، ومدى حاجة الكتاب إلى التحقيق، وذلك لأمر:

- منها: أن موضوع معرفة المبهمات من الموضوعات التي قلَّ التأليف فيها عن غيره من الموضوعات المتصلة بعلوم الحديث، ومع تأخره في العناية به فإنه موضوع هام، خصوصاً إذا تعارضت الأحاديث، وأريد التوفيق أو الترجيح، فإن معرفة المبهم في المتن تطلعنا على زمن إسلامه أو سماعه للحديث، ومدى قربه أو بعده من مباشرة الحادثة، مما يتبين معه إذا كان ناسخاً أو منسوخاً... إلى غير ذلك من فوائد معرفة المبهم في المتن . كما أن معرفة المبهم في الإسناد تساعد على معرفة حال الراوي ، وزمن تحمله للرواية، وقربه أو بعده من شيخه الراوي عنه، وتلك بعض عوامل التصحيح الذي يساعد على الترجيح أو التوفيق بين الأحاديث .

- ومنها: أنه أجمعُ الكتب التي صنفت في هذا الموضوع ، فهو يعتبر عملاً موسوعياً جامعاً، إذ جمع فيه مصنفه الكتب السابقة عليه، ثم أضاف إليها نحو ثلثها أيضاً .

- ومنها : أن النسخة التي طبعت من هذا الكتاب بالرياض مليئة بالتحريف والتصحيح، خالية من التوضيح والتصحيح .

لذلك استقر في نفس المصنّف في تحقيق الكتاب ودراسته .

وقد كان من أمارات القبول لهذا العمل أن تمت موافقة أولى الأمر في الكلية والجامعة على ذلك تحت إشراف الأستاذ الدكتور: إسماعيل عبد الخالق الدفتار أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة، فكان له - بعد الله تعالى - الفضل في إتمام هذا الموضوع والمساهمة القوية - على كثرة مشاغله - في إنجازه ، فجزاه الله عنى خير ما يجزى أستاذاً عن تلميذ، وشيخاً عن مريد .

وتسهيلاً لتناول الموضوع قسمته إلى مقدمة وقسمين وخاتمة:

المقدمة: وتناولت فيها: أسباب اختياري للموضوع، وخططة البحث فيه.

القسم الأول: جعلته في فصلين:

الفصل الأول: موضوع المبهمات في الحديث، ويتناول ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإبهام، والمراد بمعرفته وأقسامه وأحكامه.

المبحث الثاني: أسباب الإبهام، وكيفية معرفته، وفوائد هذه المعرفة.

المبحث الثالث: الأصل في معرفة المبهمات وأشهر من صنّف في ذلك.

الفصل الثاني: حياة أبي زرعة ابن العراقي وكتابه «المستفاد من مبهمات المتن

والإسناد»، ويتناول مبحثين:

المبحث الأول: حياة أبي زرعة ابن العراقي ومكانته العلمية.

المبحث الثاني: كتابه «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد».

القسم الثاني: التحقيق، ويشمل مقدمة التحقيق والنص مُحَقَّقًا مُخْرَجًا:

- مقدمة التحقيق، وتشمل وصف النسخ التي اعتمدت عليها، ومنهجى

في تحقيق النصوص، ومنهجى في التخريج.

- نص الكتاب مُحَقَّقًا مع تخريج أحاديثه والتعليق عليها.

الخاتمة: ودعوت فيها إلى بذل الجهد في هذا الميدان البكر من ميادين علوم

السنة المشرفة.

ثم أتبع ذلك بمجموعة الفهارس العلمية التي تشمل:

- فهرس الآيات القرآنية الواردة في أثناء الرسالة على ترتيب المصحف.

- فهرس الأعلام المبهمين على حروف المعجم.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس موضوعات الرسالة.

وإني لأرجو أن أكون قد وقَّفتُ فيما إليه قصدتُ ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله فى موازين حسناتى وحسنات من ساهم
فيه بأى جهد، إنه على ما يشاء قدير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

سَبَّخْتُ فى :

٢٠ من ذى الحجة ١٤٠٩ هـ .

٢٣ من يولية ١٩٨٩ م .

كتبه

عبد الرحمن عبد الحميد أحمد البر

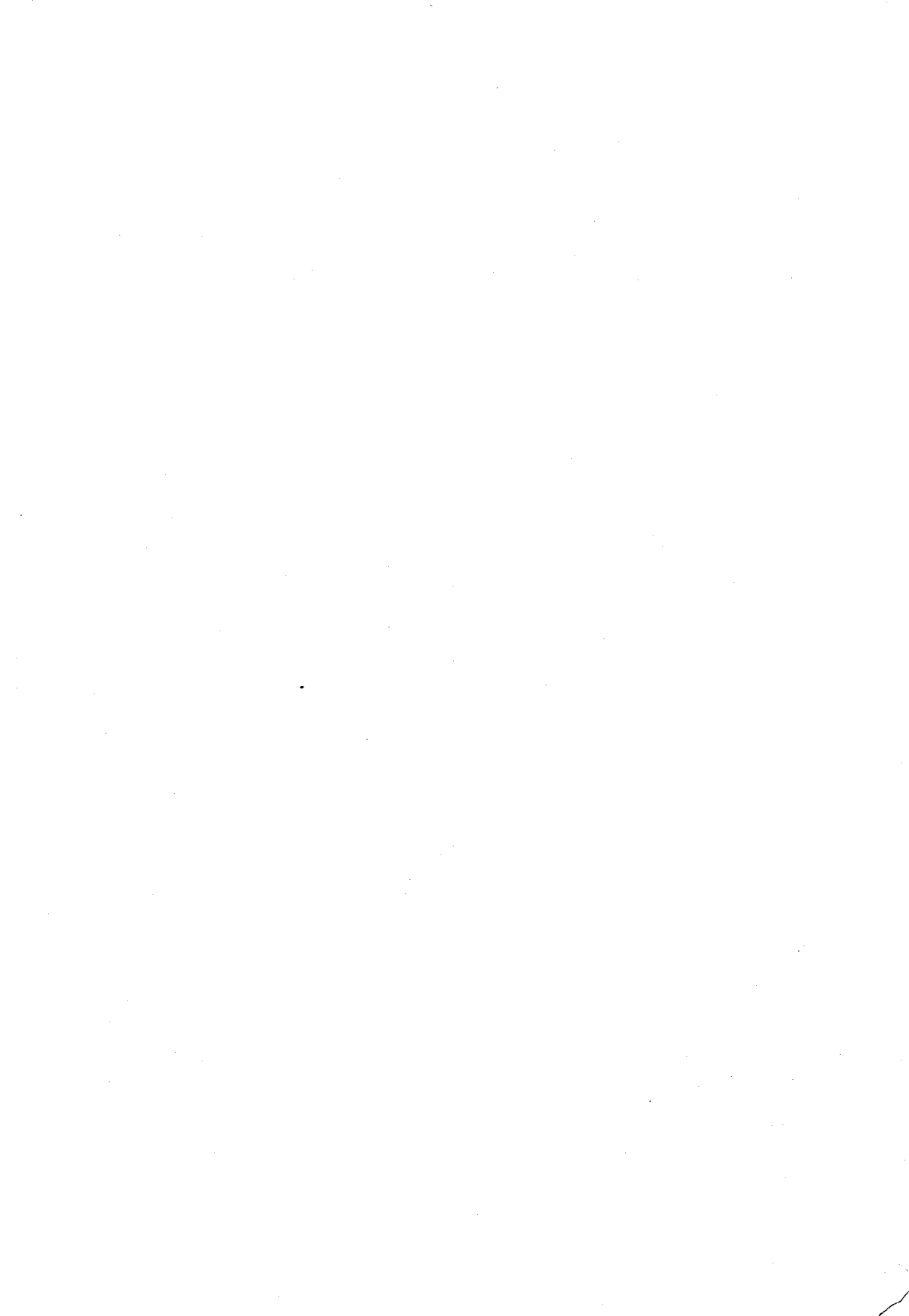
القسم الأول

ويشمل فصلين:

الفصل الأول : موضوع المبهمات في الحديث

الفصل الثاني : حياة أبي زرعة ابن العراقي وكتابه

«المستفاد»



الفصل الأول

موضوع المبهمات في الحديث

المبحث الأول

تعريف الإبهام وأقسامه وحكمه

يحسن بنا في بداية الحديث عن مبهمات الحديث أن نحدد مفهوم الإبهام وأقسامه وحكمه ، ونوضح المراد به ، فأقول وبالله التوفيق :

تعريف الإبهام :

يقال : أمر مُبْهِمٌ : أى لا مأتى له ، وأبهم الباب : أغلقه ، والأسماء المبهمة عند النحويين هى أسماء الإشارة ، واستبهم عليه الكلام : استغلق (١) . وفى القاموس المحيط : استبهم عليه : استعجم فلم يقدر على الكلام ، وأبهم الأمر : اشتبه ، كاستبهم (٢) . وفى المصباح المنير : استبهم الخبر واستغلق واستعجم بمعنى ، وأبهمته إبهاما: إذا لم تبيِّنه (٣) .

وفى المعجم الوسيط : أَبْهِمَ الأمر: خَفِيَ وَأَشْكَلَ ، والأمر: أَخْفَاهُ وَأَشْكَلَهُ ، وَالْقُفْلَ ونحوه : أَغْلَقَهُ فَلَإِيْهِتَدَى لِفَتْحِهِ ... وَتَبَّهْمَ عَلَيْهِ الأمر: خَفِيَ وَأَشْكَلَ ... وَاسْتَبْهِمَ الأمر: اسْتَغْلَقَ ، وَأَشْكَلَ ، عَلَيْهِ الكلام: اسْتَعْصَمَ (٤) .
والخلاصة : أن الإبهام يتضمن عدم البيان ، وخفاء الأمر .

تعريف المتن :

هو فى اصطلاح المحدثين : ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام ، وهو مأخوذ : إما من المماننة وهى المباعدة فى الغاية ، لأن المتن غاية السند ، أو من متن الكبش : إذا شققت

(١) مختار الصحاح ص ٦٨ .
(٢) القاموس المحيط ص ١٣٩٨ .
(٣) المصباح المنير ٦٤/١ .
(٤) المعجم الوسيط ٧٤/١ . وانظر مادة ب هـ م فى الصحاح ص ٩٤ ، ومعجم متن اللغة ٣٥٩/١ .

جلد بيضته، واستخرجتها، وكان المُسند استخرج المتن بسنده .

أو من المتن : وهو ما صلّب وارتفع من الأرض، لأن المسند يُقوّه بالسند، ويرفعه إلى قائله .

أو من تمتين القوس بالعصب : وهو شدّها به وإصلاحها ، لأن المسند يقوى الحديث بسنده .

تعريف السند : هو الإخبار عن طريق المتن .

وهو مأخوذ إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المُسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم : فلان سند ، أى معتمد ، فسُمي الإخبارُ عن طريق المتن سندا، لاعتماد الحفّاظ في صحة الحديث وضعفه عليه .

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله . والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد^(١) .

والمراد بمعرفة المبهم في المتن :

معرفة اسم من أبهم ذكره في متون الأحاديث، فجاء بصيغة الإبهام: كرجل، وفلان، وقائل، وسائل، ونحو ذلك .

والمراد بمعرفة المبهم في الإسناد :

معرفة اسم من أبهم ذكره في أسانيد الأحاديث: كرجل، وآخر، وصاحب لى، وعم فلان، ونحو ذلك .

أقسام المبهم :

هو قسمان : أ- مبهم المتن . ب - مبهم الإسناد .

أ- مبهم المتن : وهو أنواع :

١- منها- وهو من أبهما- ما قيل فيه: رجل، أو امرأة^(٢) ومثال ذلك: الخبير(٢٢١) فى حديث ابن عباس عن الرجل الذى سأل : الحج كل عام ؟، والخبير (٣٤) فى حديث

(١) تعريف المتن والإسناد عن كتاب « المنهل الروى » لابن جماعة/١، ٨٠، ٨١. وانظر تدريب الراوى ٤١/١، ٤٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧٣، التقييد والإيضاح ص ٤٢٧، تدريب الراوى ٣٤٣/٢.

عائشة عن المرأة التي سألت عن الغسل من الاستحاضة .

٢ - ومنها ما أبهم بأن قيل فيه: ابن فلان، أو ابن الفلاني، أو ابنة فلان ، أو نحو ذلك^(١). ويدخل فيه: الأخ، والأخت ، والابن، والأخوان، وابن الأخ، وابن الأخت^(٢).

ومثال ذلك : الخبر (١٤٧) عن أم عطية: ماتت إحدى بنات النبي ﷺ، فقال: «اغسلنها بماء وسدر» ، والخبر (١٧٧) في قصة ابن الأبية أو اللبية ، والخبر (٢٣٤) في حديث ابن مربع الأنصاري الذي أرسله النبي ﷺ إلى أهل عرفة يقول : كونوا على مشاعركم، وأحاديث ابن أم مكتوم، والخبر (٣٦٢) في الابنة التي أراد بنو هشام بن المغيرة أن يزوجوها على بن أبي طالب، والخبر (٢٨٥) في قصة أخي عمر بن الخطاب المشرك الذي أراد أن يكسوه حلة سبراء، والخبر (٤٨٢) في قصة ابني سعية اليهوديين اللذين أسلما، والخبر (٧٠٣) في قول أبي بكر لعائشة: إنما هما أخواك وأختاك. والخبر (٥٣٧) في وقوف النبي على قريش وسؤاله إياهم: «هل في البيت إلاقريشي؟» قالوا: غير ابن أخت لنا .

٣ - ومنها : العم والعمة ونحوهما: كالحال ، والحالة، والأب ، والأم ، والجدة ، وابن العم ، وبنت العم والحال والحالة^(٣).

ومن أمثلة ذلك: الخبر (٤٧٥) عن جابر في قصة عمته التي جعلت تبكي أباه يوم أحد ، والخبر (٢٥٥) عن ابن عباس في خالته التي أهدت إلى النبي ﷺ سمناً وأقطاً وأضياءً، والخبر (٥٠٥) عن أبي هريرة في دعوته أمه إلى الإسلام ، والخبر (٣٦٤) في خروج كردم بن سفيان مع ابن عم له في الجاهلية، فحفي ، فقال : من يعطيني نعلاً أنكحهُ ابنتي، والخبر (٣٧٢) في تزوج ابن عمر من بنت خاله عثمان بن مظعون ، فقالت أمها : بنتي تكره ذلك.

٤ - ومنها : الزوج والزوجة^(٤) ، والعبد والولد^(٥).

ومن أمثله: الخبر (٤٠٢) في زوج سبيعة الأسلمية التي ولدت بعد وفاته بليال ، والخبر (٣٥٥) في زوجة عبد الرحمن بن الزبير، التي كانت تحت رفاعة القرظي فطلقها ، والخبر

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧٤، التقييد والإيضاح ص ٤٢٨.

(٢) تدريب الراوي ٣٤٥/٢ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧٥، التقييد والإيضاح ص ٤٣١، تدريب الراوي ٣٤٧/٢ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧٥، التقييد والإيضاح ص ٤٣٢ .

(٥) تدريب الراوي ٣٤٨/٢ .

(٦٩٥) عن جابر أن عبداً لحاطب قال : يارسول الله، ليدخلن حاطب النار. والخبر (٢٨٦) فى حديث أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف التى سألت أم سلمة عن طول الذيل .

قال السيوطى :

« ومن المبهم ما لم يصرح بذكر اسمه، بل يكون مفهوماً من سياق الكلام، كقول البخارى : وقال معاذ : اجلس بنا نؤمن ساعة . فالمقول له ذلك مَطْوِيٌّ ، وهو الأسود بن هلال»^(١) .

ب - مبهم الإسناد :

كأن يروى عن رجل، أو شيخ، أو عن أبيه، أو أخيه، أو عمه، أو أمه، أو امرأته، أو أخته، أو صاحب له، ونحو ذلك .

حكم مبهم الإسناد :

إذا كان الإبهام فى متن الحديث لا يؤثر فى الحكم بالصحة والضعف، فإن الأمر فى مبهم الإسناد على غير ذلك .

والمبهم فى الإسناد إما أن يكون صحابياً أو غير صحابى :

١ - فإن كان المبهم صحابياً لم يضر إبهامه، لأن الصحابة كلهم عدول، . فالجهالة بهم غير قاذحة^(٢) . لكن قال العراقى « نعم، فرق أبو بكر الصيرفى من الشافعية فى كتاب «الدلائل» بين أن يرويه التابعى عن الصحابى معنعناً، أو مع التصريح بالسماع، فقال : وإذا قال فى الحديث بعض التابعين : عن رجل من أصحاب النبى ﷺ ، لا يقبل ، لأنى لا أعلم سمع ذلك التابعى من ذلك الرجل ، إذ قد يحدث التابعى عن رجل ، وعن رجلين ، عن الصحابى ، ولا أدرى هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا ، فلو علمت إمكانه منه لجعلته كمدرك العصر . قال : وإذا قال : سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قبل ، لأن

(١) تدريب الراوى ٢/٣٤٨، ٣٤٩ .

(٢) انظر فى عدالة الصحابى : الكفاية ص ٤٦-٤٩، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٧، ٤٢٨، الباعث الحثيث ص ١٨١-١٨٣ ، التقييد والإيضاح ص ٣٠١، فتح المغيـث ١٠٠/٣-١٠٧، تدريب الراوى ٢/٢١٤-٢٢١ . وانظر فى هذه المسألة بالذات: الكفاية ص ٤١٥ ، والتقييد والإيضاح ص ٧٤، وفتح المغيـث ١٠٦/٣، ١٠٧ .

الكل عدول. انتهى كلام الصيرفي ، وهو حسن متجه ، وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل»^(١) .

وتعقبه السخاوي ، فقال : « وتوقف شيخنا (يعني ابن حجر) في ذلك ، لأن التابعي إذا كان سالما من التدليس حُمِلَتْ عننته على السماع . وهو ظاهر»^(٢) .

قلت : وأهمية معرفة المبهم إذا كان صحابيا تتضح فيما إذا تعارض حديثه مع غيره ، فحينئذ تلزم معرفته ، ليطمئن الناسخ من المنسوخ ، وليترجع حديث من شهد الواقعة على حديث من غاب عنها . والله أعلم .

٢ - وإن كان المبهم غير صحابي ، فإنه يكون مجهول العين والحال ، وهذه الجهالة مدعاة للحكم بضعف الإسناد ، مما يلزم معه كشف الإبهام . لمعرفة عدالة الراوي ، وتمييز ضبطه ، والحكم على الإسناد بما يليق به .

قال ابن كثير : « ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير ، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن ، وقد وقع في مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير»^(٣) .

ويلزم هاهنا أن نورد بعض المسائل الاصطلاحية المناسبة للمقام :

المسألة الأولى :

في أي نوع من أنواع علوم الحديث يقع الحديث الذي في إسناده مبهم ؟
اختلف في ذلك ، فأكثر العلماء يعده من المتصل^(٤) الذي في سنده مجهول ، إذ الراوي - مع إبهامه - مذكور في الإسناد ، فلم يسقط من الإسناد شيء .
وبعضهم يعده من المرسل ، على المعنى العام للمرسل ، وهو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان .

(١) التقييد والإيضاح ص ٧٤ . وانظر فتح المغيث ١/١٤٥ ، وتدريب الراوي ١/١٩٧ .

(٢) فتح المغيث ١/١٤٦ .

(٣) الباعث الحديث ص ٩٧ . وانظر فتح المغيث ١/١٣٨ .

(٤) المتصل - ويقال الموصول - هو الذي اتصل إسناده ، فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه ، حتى ينتهي إلى منتهاه . ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف والمقطوع . انظر في ذلك : الكفاية ص ٢١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢١ ، التقييد والإيضاح ص ٦٥ ، فتح المغيث ١/١٠٢ ، تدريب الراوي ١/١٨٣ .

وبعضهم يعده من المنقطع ، على اعتبار أن الساقط قبل الصحابي ، وعليه فيمكن أن يكون معضلا إذا تكرر الإبهام في موضع واحد .

والرأيان الأخيران مبنيان على أن عدم تسمية الراوي كعدم ذكره سواء .
وإليك أقوال العلماء في ذلك :

قال ابن الصلاح في صور المرسل المختلف فيها، أهي من المرسل أم لا؟ :

« الثالثة : إذا قيل في الإسناد : فلان ، عن رجل أو شيخ ، عن فلان ، أو نحو ذلك ، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ، أنه لا يسمى مرسلا ، بل منقطعا ، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل . والله أعلم » (١) .

وتعقبه العراقي فقال :

« اقتصر المصنف من الخلاف على هذين القولين ، وكل من القولين خلاف ما عليه الأكثرين ، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أن هذا متصل في إسناده مجهول . وقد حكاه عن الأكثرين الحافظ رشيد الدين العطار في « الغرر المجموعة » ، واختاره شيخنا الحافظ صلاح الدين العلاءي في كتاب « جامع التحصيل » .

ثم قال العراقي : « وما ذكره المصنف عن بعض كتب الأصول قد فعله أبو داود في كتاب « المراسيل » فيروي في بعضها ما أبهم فيه الرجل ، ويجعله مرسلا ، بل زاد البيهقي على هذا في « سننه » فجعل ما رواه التابعي ، عن رجل من الصحابة لم يسم ، مرسلا ، وهذا ليس منه بجيد ، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلا ، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو أقرب » (٢) .

قال السخاوي :

« لكن ليس ذلك (يعني الحكم باتصال الإسناد) على إطلاقه ، بل هو مُقيدٌ بأن يكون المبهم صرحً بالتحديث ونحوه ، لاحتمال أن يكون مدلسا ، وهو ظاهر . وكذا قيد القول بإطلاق الجهالة بما إذا لم يجئ مسمى في رواية أخرى ، وإذا كان كذلك فلا ينبغي المبادرة

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) التقييد والإيضاح ص ٧٤ ، ٧٣ . وانظر تدريب الراوي ١ / ١٩٧ .

إلى الحكم عليه بالجهالة إلا بعد التفتيش ، لما ينشأ عنه من توقف الفقيه عن الاستدلال به للحكم ، مع كونه مسمى فى رواية أخرى ، وليس بإسناده ولا امتنه ما يمنع كونه حجة» .

ثم قال : « وكلام الحاكم فى المنقطع يشير إليه ، فإنه قال : وقد يروى الحديث وفى إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع ، ثم ذكر مثالا من وجهين يسمى الراوى فى أحدهما ، وأبهم فى الآخر» (١) .

المسألة الثانية :

إذا كان الراوى عن المبهم ثقة ، فهل تعد روايته عنه - مع الإبهام - توثيقا له ؟

اختلف فى هذه المسألة ، فقيل : يعتبر ذلك تعديلا له ، إذ لو علم العدل فيه جرحاً لذكره . وقيل : لا يعتبر ذلك تعديلا ، لاحتمال أن لا يكون العدل يعرفه .

ومن اعتبر ذلك تعديلاً الحميدى ، فقد روى الخطيب بسنده إليه قال : « فإن قال قائل : فما الحديث الذى يثبت عن رسول الله ﷺ ، ويلزمنا الحجة به ؟

قلت : هو أن يكون الحديث ثابتا عن رسول الله ﷺ متصلاً غير مقطوع ، معروف الرجال أو يكون حديثا متصلا حدثيه ثقة معروف ، عن رجل جهلته ، وعرفه الذى حدثنى عنه ، فيكون ثابتا يعرفه من حدثنيه عنه ، حتى يصل إلى النبى ﷺ ، وإن لم يقل كل واحد من حدثه : سمعت ، أو حدثنا ، حتى ينتهى ذلك إلى النبى ﷺ ، وإن أمكن أن يكون بين المحدث والمحدث عنه واحد أو أكثر ، لأن ذلك عندى على السماع ، لإدراك المحدث من حدث عنه ، حتى ينتهى ذلك إلى النبى ﷺ ، ولازم صحيح ، يلزمنا قبوله ممن حمله إلينا إذا كان صادقا مدركا لمن روى ذلك عنه ... » (٢) إلخ .

وهذا رأى قدرده أكثر العلماء (٣) .

(١) فتح المغيث ١/١٤٤ ، ١٤٥ . وكلام الحاكم عن المنقطع فى « معرفة علوم الحديث » ص ٢٧ ، ٢٨ ، يفيد أنه إن وردت تسمية المبهم من طريق آخر لم يسم الإسناد منقطعا ، وإنما المنقطع إذا لم يرد تسمية المبهم ، أو كان فى الإسناد قبل التابعى راو لم يسمع ممن فوقه . وتقييده بالتابعى تابعه عليه ابن الصلاح وغيره ، وقال السيوطى : الصواب « قبل الصحابى » . انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٤ ، التقييد والإيضاح ص ٧٨-٨٠ ، الباعث الحثيث ص ٥٠ ، تدريب الراوى ١/٢٠٨ .

(٢) الكفاية ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ ، التقييد والإيضاح ص ١٤٣ ، الباعث الحثيث ص ٩٦ ، تدريب الراوى

١/٣١٥ ، ٣١٤ .

قال الخطيب: « احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره . وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، ولا خيراً عن صدقه ، بل يروى عنه لأغراض يقصدها. كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رَووا عن أقوام أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم ، مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية، وبفساد الآراء والمذاهب » . ثم ذكر الخطيب أمثلة لذلك (١).

وقال الخطيب أيضاً:

« باب في قول الراوى : حَدَّثْتُ عَنْ فلان، وقوله: حدثنا شيخ لنا: لا يصح الاحتجاج بما كان على هذه الصفة ، لأن الذى يحدث عنه مجهول عند السامع . وقد ذكرنا أنه لو قال: حدثنا الثقة ولم يسمه لم يلزم السامع قبول ذلك الخبر ، مع تزكية الراوى وتوثيقه لمن روى عنه، فبأن لا يلزم الخبر عن المجهول الذى لم يركه الراوى أولى » (٢).

المسألة الثالثة:

إذا عدل الراوى من روى عنه بالإبهام، فهل يُقبل هذا التعديل؟

قال ابن الصلاح:

« لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المُعدَّل ، فإذا قال: حدثنى الثقة، أو نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يُكفَّ به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفى الفقيه وغيرهما ، خلافاً لمن اكتفى بذلك ، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده ، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع فى القلوب تردداً، فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك فى حق من يوافقه فى المذهب على ما اختاره بعض المحققين » (٣).

ومن أكثر من قول: « حدثنى الثقة » أو « حدثنى من لا أتهم » : مالك والشافعى وابن إسحاق . وذلك واضح فى مصنفاتهم .

(١) الكفاية ص ٨٩.

(٢) الكفاية ص ٣٧٤ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٤ . وانظر كلام الخطيب فى ذلك فى « الكفاية » ص ٩٢ و ص ٣٧٣ و ٣٧٤ . وانظر

كذلك فى هذه المسألة : الباعث الحثيث ص ٩٦ ، التقييد والإيضاح ص ١٤٣ ، تدريب الراوى ١/٣١١ .